العرب
الجمعة 2021/08/20
السنة 44 العدد 12154

لماذا تُقاتل جِنين بالسلاح عِوضا عن الحجارة؟

جنين (فلسطين) – يواجه الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية تحديا حقيقيا في مدينة ومخيم جنين (شمال)، فحينما يقتحم بقية مناطق الضفة، يواجه بالرشق بالحجارة من قبل الشبان؛ لكن في جنين يُطلقون الذخيرة الحية باتجاهه وتندلع اشتباكات مسلحة.

وكان آخر هذه الاشتباكات ما جرى فجر الإثنين الماضي، حينما توغلت القوات الإسرائيلية لاعتقال شاب فلسطيني، فاندلع اشتباك مسلح أسفر عن مقتل 4 فلسطينيين.

ويقول ناشط في المخيم إن الشباب من كافة الفصائل على "استعداد للاشتباك مع الجيش الإسرائيلي كلما اقتحم مخيمهم".

أما الخبراء فيرون أن ما يجري في جنين مردّه "استمرار الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، وغياب الأفق السياسي، وأسباب أخرى منها اجتماعية واقتصادية، تدفع للمواجهة".

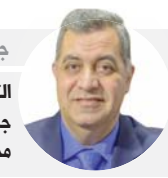

جهاد حرب

التصدي المسلح في جنين قد يمتد إلى بقية محافظات الضفة

وبحسب إحصائيات فلسطينية، قتل منذ مطلع العام الجاري 10 شبان في جنين برصاص الجيش الإسرائيلي.

وكان من أبرز الحوادث خلال الفترة الماضية، ما جرى في العاشر من يونيو الماضي، حينما اندلع اشتباك مسلح عقب اقتحام المدينة وأسفر عن مقتل 3 فلسطينيين، بينهم عنصرا أمن يعملان في جهاز الاستخبارات الفلسطينية.

وفي شوارع مخيم جنين يُشاهَد العشرات من الشبان الذين يحملون السلاح علانية، من كافة الفصائل.

ويصف رياض أبووعد، الناشط في مخيم جنين، الأوضاع حاليا بقوله "حالة من التوتر والقلق، المشهد ثأري، الشباب غاضب وأي اقتحام لقوات الاحتلال سيحدث اشتباكا مسلحا أعنف من السابق".

وأضاف أبووعد "المواجهة تتسع يوما بعد يوم مع قوات الاحتلال الإسرائيلية، ردا على عمليات الاقتحام والاعتقالات التي لم تتوقف منذ العام 2002".

ويعرف مخيم جنين بصلابته في مواجهة الجيش الإسرائيلي، حيث خاض مقاومون معركة ضارية مع الجيش الإسرائيلي في أبريل من العام 2002، أسفرت عن مقتل 52 فلسطينيا، وفق تقرير للأمم المتحدة في حينه، وتدمير غالبية مساكن المخيم.

ويُرجع القيادي في حركة الجهاد الإسلامي في مخيم جنين أسامة الحروب تصاعد المقاومة المسلحة إلى وجود جيل "تربى على مقاومة الاحتلال، وكسرت لديه حالة الخوف بينما كانوا أطفالا خلال معركة المخيم في العام 2002".

ويضيف الحروب "معركة المخيم أنتجت جيلا تربى على المقاومة، والمقاومون (الحاليون هم) أبناء شهداء وذويهم شهداء أو أسرى".

وقال "الجيش الإسرائيلي لا يريد وجود مقاومة تُطلق النار على قواته خلال عملياته، يريد تنفيذ عمليات الاقتحام والاعتقالات بكل هدوء".

وفي المقابل، يقول خبراء إن أسبابا عديدة تدفع لتحوّل مدينة جنين ومخيمها خاصة إلى ساحة مسلحة للمواجهات.

ويقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت جهاد حرب إن "عامل الاحتلال واستمرار اقتحاماته لمحافظة جنين ومخيمها تحديدا واعتقال النشطاء أبرز تلك العوامل".

ولفت إلى أن حالة إحباط عامة تسود الشارع الفلسطيني لغياب أي "أفق سياسي"، وهي مؤشر على اتجاه الأمور نحو "الانفجار، ومواجهة الاحتلال في ظل استمرار انتهاكاته".

وتوقفت المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل منذ عام 2014، نظرا لرفض الأحزاب اليمينية الإسرائيلية المكونة للحكومات المتعاقبة لمبدأ "حل الدولتين"، وسعيها لضم مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية لإسرائيل.

وبيّن حرب أن الحالة السائدة في جنين، (التصدي المسلح)، قد تمتد إلى بقية محافظات الضفة الغربية، في ظل "الظروف المتفجرة وبسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وسياسات التهويد في القدس، وكلها مؤشرات دافعة للوصول إلى انفجار".

وتوقع أستاذ العلوم السياسية استمرار "حالة الاشتباك، وتصاعدها في حال اقتحام القوات الإسرائيلية للمخيم".

ويرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة الخليل، جنوب بالضفة الغربية، بلال الشوبكي أن ما يجري من تصعيد واشتباك مسلح في جنين ومخيمها مع الجيش الإسرائيلي "حالة حتمية للنضال الفلسطيني ولغياب الأفق السياسي".

وقال الشوبكي "منذ العام 2014 تشهد الضفة الغربية هبات في مواجهة الاحتلال، متفاوتة زمانيا ومكانيا"، مؤكدا أن تلك "الهبات ليست بوتيرة واحدة وتقتصر على بعض المناطق ، كما يحدث اليوم في مخيم جنين من حالة اشتباك مسلح مع القوات الإسرائيلية".

تأليف الحكومة اللبنانية يصطدم بالخلافات مجددا

طرح ميقاتي بتحييد وزارتي الداخلية والعدل لا يروق لعون

عقبة تلو الأخرى

لا تكاد مفاوضات تشكيل الحكومة اللبنانية تتجاوز عقبة حتى تصطدم بمطبات جديدة تؤخر تأليفها وتفاقم معاناة اللبنانيين. وبعد تجاوز عقبة التوزيع الطائفي للحقائب الوزارية يبدو أن الأسماء المقترحة لتولي الوزرات دخلت بازار الأجندات والحسابات.

بيروت – اصطدم ملف تشكيل الحكومة اللبنانية مجددا بخلافات حول تسمية الوزراء، بعد أن تم التوافق على التوزيع الطائفي للحقائب الوزارية، ما يزيد من تأخر تأليفها، بالرغم من مرور عام على حكومة تصريف الأعمال الراهنة، برئاسة حسان دياب، والضغوط الدولية على الساسة اللبنانيين.

وبالرغم من حديث رئيس الوزراء المكلف نجيب ميقاتي والرئيس اللبناني ميشال عون عن أجواء إيجابية خلال اللقاءات الـ11 التي جمعتهما في قصر الرئاسة منذ التكليف، إلا أن الصورة انقلبت في الساعات الماضية، حيث تعثر مسار التأليف.

وأفادت مصادر لبنانية مطلعة على المفاوضات بأن الخلاف بين ميقاتي وعون يتركز حول تسمية الوزراء، في ظل إبداء كل منهما تحفظا على الأسماء التي يطرحها الآخر.

وأكدت ذات المصادر وجود عقبات أمام مسار تشكيل الحكومة، لكن الاتصالات لم تنقطع في محاولة للتوصل إلى حل.

ويتركز الخلاف بالأساس حول تسمية وزيري الداخلية والعدل، حيث يصر ميقاتي على أن يكونا غير تابعين لأي حزب سياسي، فيما يتحفظ عون على بعض الأسماء المقترحة من قبل ميقاتي.

وقال مصدر مطلع مقرب من الرئاسة إن "الخلاف يدور حول بعض الأسماء المقترحة لتولي الحقائب الوزارية".

وأضاف المصدر أن "عون يتحفظ على بعض الأسماء المقترحة من قبل ميقاتي، وكذلك الرئيس ميقاتي لديه تحفظ على بعض الأسماء المقترحة من عون"، موضحا أن الخلاف برز عندما اقترح ميقاتي أسماء وزراء مسيحيين غير الأسماء التي اقترحها عون، وهذا ما رفضه الأخير.

ويرى مراقبون أن إصرار ميقاتي نابع من أنه يريد أن يشكل حكومة تستطيع إدارة الانتخابات النيابية المقبلة (في 2022)، والتفاوض مع البنك الدولي، فيما عين عون ومن ورائه التيار الوطني الحرّ على الانتخابات القادمة التي قد تقوض مكاسب التيار السياسية.

وأشار هؤلاء إلى أنه رغم الخلاف فإن الأمور لم تتجمد بعد، وستحصل اتصالات لإعادة تدوير الزوايا والانفتاح المتبادل بشأن مباحثات التشكيل.

> **الرئيس ميشال عون يتحفظ على الأسماء المقترحة من قبل رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي لتولي وزارتي العدل والداخلية**

وجاء في بيان لرئاسة الجمهورية الخميس أن الرئيس عون "مصمم على الاستمرار في التعاطي بانفتاح وإيجابية مع رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي، لتأمين ولادة حكومة يرضى عنها اللبنانيون وتحظى بدعم المجتمع الدولي".

وأضاف البيان أن "عون لم يقدم إلى ميقاتي أي اسم حزبي لتولي حقيبة وزارية أو أكثر"، معتبرا أن "كل الأسماء التي عرضها تتمتع بالخبرة والكفاءة والاختصاص المناسب للوزارات المرشحة لها"، فيما علّق ميقاتي على بيان الرئاسة بالقول إنه سيواصل جهوده لتشكيل حكومة.

ويرى متابعون في تعليق ميقاتي على بيان الرئاسة اللبنانية تأكيدا غير مباشر على وجود الخلافات التي ينفيها عون.

وكان ميقاتي قد أعلن مطلع الأسبوع الجاري عن مسودة تشكيلة حكومية قدّمها إلى عون قال إنه يمكن البناء عليها.

وتشير المسودة إلى الإبقاء على التوزيع الطائفي نفسه المعتمد في الحقائب السيادية، الأمر الذي يثبت إبقاء حقيبة الداخلية والبلديات في يد شخصية سنية واستمرار حقيبة المال عند الشيعة، من دون أن تكون من نصيب مدير العمليات المالية في مصرف لبنان يوسف خليل، وهذا ما يشدّد عليه عون تحت ذريعة أنّ الرجل قد يخضع للتحقيق معه عند إجراء التدقيق المالي في البنك المركزي، فيما حسمت حقيبة العدل لجهة إبقائها من حصة الرئيس عون.

وتمارس كل من الولايات المتحدة وفرنسا ضغوطا على الفرقاء السياسيين، لإخراج مسار تشكيل الحكومة من دوامة العراقيل والشروط التعجيزية التي طرحها رئيس الجمهورية في بداية المشاورات للاستئثار بحصة وازنة بالحكومة، ما أدى إلى تعثر التشكيل.

وأبلغ الجانب الفرنسي الفرقاء السياسيين بأن مسألة فرض عقوبات على كل من يعطل التشكيل، لن تستثني رئيس الجمهورية شخصيا هذه المرة، وأن الوضع اللبناني لم يعد يحتمل التعطيل على حساب معاناة اللبنانيين المتفاقمة، على وقع أزمات مستفحلة آخرها أزمة رفع الدعم عن المحروقات.

ووجه رؤساء وزراء سابقون، بمن فيهم ميقاتي، تحذيرات للرئيس ميشال عون من مغبة التأخير في تسهيل ولادة حكومة لبنانية جديدة.

وحمّل هؤلاء رئيس الجمهورية اللبنانية مسؤولية وضع العراقيل أمام تشكيل حكومة جديدة، تكون مهمتها الأساسية الخروج من الأزمات المتفاقمة السياسية والاقتصادية.

ويزيد التأخر في تشكيل الحكومة الوضع سوءا في بلد يعاني منذ أواخر 2019 أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه، ما أدى إلى انهيار مالي ومعيشي وارتفاع معدلات الفقر، وشح في الوقود والأدوية وسلع أساسية أخرى.

وفيما يرى مسؤولون وخبراء أن الأزمة في لبنان سببها خلافات داخلية، يذهب آخرون إلى أنها نتيجة ضغوط خارجية، خاصة وأن البلد يمثل ساحة صراع لمصالح دول إقليمية وغربية.

نتائج البكالوريا تفجر غضبا جديدا ضد الحكومة المصرية

تجمهر أولياء الأمور والطلاب أمام وزارة التعليم مؤشر على تكرار الاحتجاجات

القاهرة – تواجه الحكومة المصرية غضبا غير مستبعد أن تتصاعد حدته الأيام المقبلة بسبب انخفاض نسبة النجاح في شهادة الثانوية العامة (البكالوريا) بعد تطبيق نظام تقويم جديد ترتب عليه هبوط النسب العامة للدرجات المعتادة كل عام.

وتجمهر العشرات من طلاب الثانوية العامة وأولياء أمورهم الخميس، لليوم الثاني على التوالي، أمام مقر وزارة التربية والتعليم بوسط القاهرة اعتراضا على نتيجتهم في الامتحانات التي وصفوها بالمتدنية وسط حالة غضب ظهرت تجلياتها على مواقع التواصل الاجتماعي منذ الإعلان عن النتيجة ظهر الثلاثاء، وهو ما دفع لتقديم تسهيلات جديدة لعملية التظلمات على الدرجات.

وتشكل احتجاجات الطلاب وأولياء أمورهم جرس إنذار بأن اتخاذ قرارات حكومية بشأن مصير الأبناء لن يكون عملا من السهل تمريره مقارنة بقرارات أخرى اقتصادية واجتماعية، وأن التقشف وتدبير النفقات مقدور عليهما، لكنّ هناك خطوطا حمراء إذا ارتبطت بمستقبل الطلاب وأوضاعهم بوجه عام، لأن انخفاض معدلات المجاميع العليا يقلل فرصهم في تلقي تعليم حكومي مجاني.

وتخشى دوائر حكومية أن تكون المظاهرات المحدودة مقدمة لاحتجاجات أخرى على قراراتها قد تعرقل خططها الاقتصادية الساعية لرفع الدعم التدريجي عن السلع والخدمات الرئيسية، وفي الوقت ذاته فإنها تسعى لاستيعاب غضب الطلاب لعدم توظيفه سياسيا من قبل قوى معارضة قد تجد في اعتراض البعض على نتيجة البكالوريا منفذا تتسلل منه لتوجيه سهام نقدها إلى الحكومة.

ودخل البرلمان المصري على خط الأزمة وتقدم النائب إيهاب رموز بطلب إحاطة إلى وزير التعليم بسبب الآثار المترتبة على النتيجة، مطالبا ببحث مصير 160 ألف طالب سيدخلون امتحانات الدور الثاني ومنحهم الدرجات الحقيقية التي يستحقونها لعلاج سوء نتائج امتحانات الدور الأول، بدلا من منحهم نصف الدرجة.

وأشار إلى وجود يأس وإحباط شديدين أصابا الطلاب جراء ما حدث في الامتحانات هذا العام، وأن كابوس الثانوية العامة لا يزال مستمرا ويسبب آلاما نفسية للطلاب وأولياء أمورهم رغم التحديث والتطوير اللذين أدخلتهما الحكومة على نظام الامتحانات.

وقالت أماني إبراهيم، أم لأحد الطلاب، إن الإقدام على اتخاذ خطوات تستهدف تطوير التعليم من دون أن تحظى برضاء المجتمع يؤدي إلى اعتراضات كثيرة على نتائج التطوير الذي تسبب في مضاعفة أعباء الأسر، لأن الاعتماد على طريقة جديدة للتقويم ولم يتدرب عليها الطلاب والطالبات جيدا بسبب الأوضاع الصحية التي فرضها فايروس كورونا أدى إلى تدنّ غير مسبوق في النتيجة النهائية.

وأوضحت لـ"العرب" أنه جرى التقدم باستغاثات عديدة إلى رئيس الجمهورية وتنتظر صدور قرارات تخفف من وقع الصدمة، فلم تعد هناك قدرة على إنفاق المزيد من الأموال على التعليم الجامعي الخاص، مع زيادة أسعار غالبية السلع والخدمات.

ويبدو أن ارتكان الحكومة المصرية على سياسة تمهيد الأجواء لتقبل قراراتها والأوضاع الجديدة الناجمة عنها لم يأت بنتائجه المرجوة هذه المرة، لأن انتقال الغضب الذي يظل مكتوما وتظهر بصماته على مواقع التواصل إلى احتجاجات صاخبة في الشارع يبرهن على وجود أزمات بحاجة إلى تدخلات عاجلة لمنع انفلاتها.

ويحظى تطوير نظام امتحانات شهادة البكالوريا بانقسام، فهناك من يرون أن إفراز مستويات الفهم والتفكير العليا للطلاب وإلحاق من يستحقون بما يُعرف بـ"كليات القمة" يشكل نقلة نوعية ستأتي بنتائج إيجابية على المدى البعيد وهي مسألة يجب دعمها.

جمال زهران

المساس بالتعليم مثل المساس برغيف الخبز

وفي المقابل، تتعامل فئة أخرى مع هذه الخطوات على أنها أولى خطوات التخلي عن التعليم الجامعي المجاني لصالح الجامعات الخاصة والأهلية التي سوف يضطر إليها الطلاب وأولياء أمورهم للحصول على شهادة معتمدة.

وأشار أستاذ العلوم السياسية بجامعة قناة السويس جمال زهران إلى أن المساس بالتعليم مثل المساس برغيف الخبز، ويعتبر الآلية الوحيدة للحراك الاجتماعي لأنه في ظل تقلص فرص التعليم الجامعي العليا فإن ذلك يتيح فرصا أوفر للطلاب الأغنياء للتعلم على حساب الفقراء، ما يسبب خللا في المبادئ الرئيسية التي قامت عليها ثورة الثالث والعشرين من يوليو في العام 1952.

وذكر في تصريح لـ"العرب" أن دفاع الحكومة المستمر عن وزير التعليم يضعها أمام نيران الغضب من جانب فئة عريضة من المواطنين، وحديثها المتكرر عن أن هناك انخفاضا في الدرجات قبل الإعلان عن النتيجة أعطى انطباعا بوجود تدخلات سياسية في النتيجة، وأن ما حدث جرى بصورة عمدية من دون إتاحة الفرصة لمبدأ التنافسية والشفافية بين الطلاب.

وبحسب متابعين فإن نتيجة المرحلة الأولى من تنسيق القبول بالجامعات سوف تكون حاسمة لأهداف الحكومة من التطوير، وفي حال انخفضت معدلات التحاق الطلاب بما يسمى بـ"كليات القمة" فالغضب متوقع أن يتصاعد.

وفي تلك الحالة سيتأكد الرافضون لنتيجة الامتحانات من وجود اتجاه لدى الحكومة لتشجيع التعليم الخاص على العام، وهو ما يقود إلى أزمات مجتمعية أكبر، لأن الفئات المتوسطة والفقيرة ستشعر أنها غير قادرة على توفير تعليم مجاني لأبنائها.

الاحتجاجات قد تتوسع